فقيل من جهة حدوثه اي وجوده بعد العدم ونظم الدليل عليه ان يقال العالم حادث
وكل حادث له صانع فالعالم له صانع وقيل من جهة امكانه اي استواء وجوده وعدمه
ونظم الدليل عليه ان يقال العالم ممكن وكل ممكن له صانع وقيل من جهتهما معا
وقيل من جهة الامكان بشرط حدوثه ونظم الدليل عليهما ان يقال العالم ممكن
وحادث وكل ممكن وحادث فله صانع الا انا لفرق بينهما ملاحظة الحدوث
هل هو شطر من الحد الوسط او شرط فقوله ونحو ذلك اشارة الى الرابع والاظهر
من الاقوال اولها وان كانت كلها طرق موصلة للمطلوب لان الكلام في
الاستدلال بالاثر على وجود موثره فلا بد من بروزه بعد العدم وهو الذي
مشى عليه المص فيما ياتي بقوله اما دليل وجوده تعالى فحدوث العالم الخ
والشبه الخ جمع شبهة وهي ما يظنه الناظر دليلا وليس بدليل
والمراد بها هنا الاعتراضات بدليل قوله التي اوردها اطلق عليها اسم
الشبهة لان المعترض يتمسك بمقتضاها ويظنها دليلا على ما ادعاه
تامل الملاحدة جمع ملحد من الالحاد وهو الزيغ والضلال عن الحق التي
اوردها الخ اي على هذا الدليل وذلك لان اهل الحق استدلوا على حدوث
العالم بتغيره لصفات المتنقلة في حدوثها فقالوا لا نسلم ان من صفاته
حادثة حادثة حادث لان ذلك انما يلزم لو كانت الحوادث التي لازمت الاجرام لها
مبدا ونحن نقول لا مبداء لها بل ما من حادث الا وقبله حادث لا الى اول
واجاب اهل الحق عن ذلك باجوبة منها لزوم التناقض في قولهم حوادث
لا اول لها اذ مقتضى الحدوث ان لها اول ومقتضى لا اول لها عدم الحدوث
بالرفعة ان اراد بها التنزه عن كل نقص كان قوله وتنزه تفسيرا له ويكون
مرجعها للصفات السلبية فقط وان اراد بها العظمة اي الصفات الدالة
على العظمة من القدرة والارادة وغير ذلك كان قوله وتنزه مغايرا ويكون
مرجعها للصفات الكمالية والسلبية معا بصفة الجلال ان اراد بها
صفات السلوب كما فسرها به بعضهم كان قوله عز مرادفا لها على المعنى
الاول وان اراد بها ما هو اعم من صفات السلوب والثبوت كان مرادفا له
على المعنى الثاني او غلب اي قهر وعليه فهو مغاير للجلال فهو نبي اي
فقط فلا ينافي ان الرسول نبي ايضا فيما يجب الفاء واقعة في جواب

شرط مقدر اي اذا اردت معرفة ما يجب فيما الخ وتسمى الفصيحة لانها افصحت اولا
اي دلت على الشرط المقدر فان قلت ظاهر قول المص اولا يجب على كل مكلف ان يعرف
ما يجب الخ انه يجب عليه معرفة جميع الواجبات وجميع المستحيلات لان ما من
صيغ العموم وقوله هنا فيما يجب ظاهر في انه لم يبين كل ما يجب بل البعض
وهو العشرون بدليل التبعيضية فيكون المكلف مطلوبا بزائد على هذه
العشرين ولم يبينه المص ولم يعلم سواها الان الا دلة لم تقم الا على هذه
العشرين والجواب ان كلامه السابق باعتبار كمالاته لانه تعالى مطلقا
فيجب علينا ان نعتقد انه متصف بكل كمال الا ان بعضها كلفنا به تفصيلا
لقيام الدليل التفصيلي عليه وهو ما ذكره هنا وبعضها كلفنا به اجمالا فكانه
قال يجب معرفة كل ما يجب اجمالا في الاجمالي وتفصيلا في التفصيلي واذا اردت
معرفة ما يجب تفصيلا فبعض الواجب مطلقا وهو التفصيلي عشرون الخ
والمراد بما يجب عقلا او شرعا بدليل ما سياتي في الالوهية اذ يثبت بعض
العقايد بالعقل وبعضها بالنقل وكذا يقال في المستحيل فليس المراد
بالواجب والمستحيل في كلامه العقليين اللذين تعرض لتعريفهما سابقا
من بمعنى بعض اي فقول المص اولا وجب على كل مكلف ان يعرف ما يجب
اي تفصيلا واجمالا وقوله هنا فيما يجب اي فبعض الواجب المتقدم ما
يجب تفصيله وما اي العشرون اي من بعض الاولى عشرون لان الجمع بينهما
جمع بين المفسر والمفسر وهو غير صحيح لان صفات الله علة لجعل من
بمعنى بعض اذ كمالاته الخ تعليل للعدم الانحصار بما هو المقصود لان عدم
الحصر صادق بالزيادة المتناهية وبعدم النهاية والمراد الثاني لا نهاية
لها اي في نفس الامر وقولهم ما دخل في الوجود متناه مخصوص بالحادث ومع
ذلك فالله تعالى يعلمها تفصيلا ولم يكلفنا الله اي تفصيلا دليلك
اي تفصيليا عقليا كان او نقليا وتفصيل اشار به لرد قول المعتزلة بمنع
التكليف بالابطال ونحن نقول بجوازه واستماطه تفضلا منه تعالى
والعشرون صفة الصفة والوصف والنعت في اصطلاح اللغة بمعنى
واحد والاخص في اصطلاح المتكلمين فالصفة ما قام بالموصوف والصفة صفة

Copyright © King Saud University